http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1477) السنة السادسة - الخميس (9) نيسان 2009

بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، شهد وضع المرأة العراقية متغيرات متنوعة على جميع مستوياتها الحياتية. ودفعت المراة ايضا ثمنا باهظاً جراء عمليات الارهاب التي سادت الشارع العراقي، فضلا عن مشاركتها في الحياة السياسية التي أتاحها لها الدستور. برغم كل ذلك عانت الترمل ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية، وتشكلت جراء ذلك وزارات ومؤسسات تهتم بشؤون المراة، الى جانب العديد من منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالجوانب الانسانية لحياة المراة والطفل.

واقع المرأة بعد التاسع من نيسان:

رغبات في التحرر ومزيد من الخطوط الحمر!

◆ بعد ٩ نيسان كان من المؤمل ان تتغير حياة المرأة ◆

بغداد/ سها الشيخلي

وضع المرأة بعد سقوط النظام في التاسع من نيسان لم يعد كما كان قبل ذلك التاريخ، فالتحولات هائلة انعكست مباشرة على وضع المرأة. تقول وزيرة الدولة لشؤون المرأة وكالة الدكتورة خلود سامي ال معجون، انه طوال حقبة النظام السابق، ظلت المرأة محصورة في نطاق العمل فقط في الاتحاد العام لنساء العراق والذي كان مسيسا، وكان يمثل رغبة السلطة الحاكمة. ولم يكن النظام معنيا بالتغيير، خاصة ما يتعلق بواقع المرأة. كان الاتحاد يعكس سياسة الحزب الواحد وتوجهاته بعيدا عن مصالح المرأة.

وبعد سقوط النظام اسرفت المرأة العراقية في التفاؤل نحو التغير، ذلك انها كانت واقعة تحت سياسة القمع بكل اشكاله، لكن الظروف الامنية التي واجهت العراق بعد سقوط الدكتاتورية، ووجود المليشيات المسلحة وتنظيمات القاعدة، كلها اثرت في تحجيم دور المراة. والشيء الوحيد الذي خفف من معاناتها هي منظمات المجتمع المدني غير الحكومية التي كان لها دور في تنشيط حركة النساء. فأعداد تلك المنظمات كثرت، وأعمالها توسعت. ومن جهته حاول الدستور ان ينصف المراة في الحقوق والواجبات، وبناء على ذلك صدرت عدة قوانين منها التمثيل في مجلس النواب وبنسبة ٢٥٪ ، وهو ما عرف بنظام (الكوتا). واصبح لها دور في السلطة التشريعية، والتنفيذية، حيث استوزرت العديد من النساء. صحيح ان المراة عام ١٩٥٨ كانت وزيرة ، الا ان دورها كان بروتوكوليا، وستشهد الايام القادمة احراز المرأة نجاحات أكبر من الآن.

قصور الوعي الثقافي والاجتماعي

وبعد أحداث ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ كان من المؤمل ان تتغير حياة المرأة نحو الأحسن، كما تقول مستشارة رئيس الجمهورية لشؤون المراة سلمى جبو، ولكن التخلف الاجتماعي والتخلف الثقافي وقفا حجر عثرة امامها. كنا نأمل ان تخطو المرأة خطوات نحو الأحسن وان تأخذ دورها في الحياة، حالها حال قريناتها في كل الدول المتحضرة. ولكن تصاعد العنف والارباك السياسي حالا دون ذلك، والمد الاصولي وتردي الوعي والوضع الاقتصادي والثقافي لعب من جانبه دورا في تراجع دور المراة. وكان من الممكن ان تلعب المراة دورا ايجابيا من اجل المصالحة. اليوم على الدولة ان تتوجه الى شريحة الشباب فهم بناة المستقبل، نعم هناك بعض التغيرات اعتبرها (ومضات) قليلة وغير مؤثرة ، وبالرغم من حصول المرأة على (الكوتا) وهو ما لم تحصل عليه المراة في الدول المجاورة، الا ان القوى السياسية والفكر الذكوري والتقاليد غيبت دور المراة، مع العلم انها ممكن ان تساعد في احلال السلام. اتمنى على القوى السياسية، وخاصة المتنورة والتي تؤمن بالعدالة الانتقالية، ان تنظر الى دور المرأة بشكل جدي، لأننا عانينا ضعف الحلول المقدمة، ولا ننسى الحروب التي مرت علينا، ومعاناة المرأة جراء فقدان المعيل. المراة الارملة على سبيل المثال ماذا قدمنا لها ؟ الحلول ما زالت تجري بشكل (ترقيع)، الخدمات المقدمة للمرأة على مستوى التعليم اين هي؟ عزل الفتاة عن الفتيان هل هو الحل؟ هل هذا هو العراق الجديد؟ بعد ازاحة الدكتاتورية كنا نأمل بالانفتاح الحقيقي، تفشي البطالة بين الشباب ينعكس بدوره على حياة المرأة. فشل القوى السياسية في ايجاد حل جذري لمشاكل المجتمع القى بظلاله على حياة الاسرة. ما حلولنا بالنسبة لمشكلات الطفولة وخاصة ابن الارملة، ماذا قدمنا له ؟ بعد ١٥ سنة ماذا سيكون مصيره ؟ بعد سنوات ماهي الاجراءات ؟ المرأة الريفية ماذا قدمنا لها ؟ انا لست متشائمة ولكن واقع الحال يجب ان نذكره بكل صراحة. اتمنى كعراقية، وكمواطنة، ان نجد الاجابة على كل تلك الاسئلة، كما اتمنى على السياسيين ان يعدوا الى الثلاثة لكي يبدأوا العمل. وعلينا مع كل ذلك ان لا نفقد الامل في التقدم الى الامام .

المشاركة السياسية .. شكلية

ان مشاركة المراة في الحياة السياسية هي مشاركة لا تكاد ان تكون الا شكلية، هذه النظرة المتشائمة للدكتورة نوال السامرائي (وزيرة سابقة)، تجد لها المبررات، اذ تقول: ظلت المرأة على هامش الحياة، والاسباب معروفة ، اهمها الفوضى التي عمت الحياة ودمرت كل شيء، اضافة الى الظرف الامني السيئ حيث المعوقات الكثيرة التي اثرت في حياة المرأة بشكل مباشر. كما ان الحكومات المتعاقبة غير مستقرة والوضع الاقتصادي مترد بشكل كبير. علينا ان نغير من النظرة السائدة في المجتمع ، والذي ما زال ينظر الى المرأة نظرة متدنية، ويغمط حقوقها، ويسلبها ارادتها. وأجد أن المرأة العراقية طيلة هذه السنوات التي اعقبت سقوط النظام لم تحقق شيئا يذكر.

آثار العنف على واقع المرأة

تقول سلامة الخفاجي مستشارة نائب رئيس الوزراء الدكتور برهم صالح: نتيجة للتغيير الذي حدث في الحالة الامنية، بعد ان كانت مترديه خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ والتي القت بظلالها على الحالة الاقتصادية، الاجتماعية ،الصحية ، والثقافية للمرأة، لاحظنا التدهور الكبير الذي حصل في المستوى المعيشي. فترة العنف هذه كانت فيها المرأة هي النازحة والمهجرة، اضافة الى تحملها الثقل الاكبر، في رعاية الاسرة ومساندة الرجل في الحياة العامة. وفي نفس الوقت كانت تعاني ازمات نفسية نتيجة الظروف الصعبة ، ولكن في الفترة الاخيرة ، بعد تحقيق الامن لاحظنا ردود فعلها الايجابية ، ودورها الواضح في استقرار الحياة الاجتماعية للعوائل. والمرأة العراقية تختلف عن بقية النساء كونها تحب بيتها، وتتفانى من اجل استقراره ، الاستقرار الامني اعتبره مهما جدا للانطلاق نحو النشاطات الاجتماعية. المجتمع بحاجة الى نشاط المراة على المستوى الاجتماعي والثقافي، وهذا لم يتحقق الا بالاستقرار الامني. ساهمت بعد سقوط النظام مؤسسات المجتمع المدني للارتقاء بحياة المجتمع ككل، وخاصة ما له علاقة بحياة المرأة والطفل. ومن هذه المؤسسات ، مؤسسة المرتقى للتنمية البشرية ، حيث تقول مديرة المؤسسة علياء هاشم الصفار: عانت المراة العراقية هول الاوضاع سواء كانت قبل سقوط النظام ام بعده، اذ انها كانت تتمنى ان تجد في ازالة النظام السابق متنفسا لها وفسحة تستطيع من خلالها ان تنال حريتها ، بعد معاناة مريرة من حروب وكوارث. وكان المردود النفسي لذلك كبيرا، وكانت الضغوط الاجتماعية في البيت وفي الشارع لا ترحم ، حيث يعكس الرجل معاناته على المرأة ، فكان عليها الرضوخ والصبر، ومقارنة بواقع حال المرأة العراقية باختها العربية نجدها تعاني الكثير من سلب الحقوق والحريات والرفاهية.

مرحلتان لواقع المرأة

تقول الزميلة الصحفية والناشطة في مجال حقوق المراة كوثر دهام من صحيفة (منبر الديمقراطية) الصادرة في محافظة ذي قار انه علينا ان نقسم واقع المرأة بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ الى مرحلتين او اتجاهين، ففي نفس المرحلة التي حصلت فيها على اكبر قدر من حقوقها المهضومة، فانها في الاتجاه المعاكس تعرضت لكثير من الاضطهاد والتهميش في بعض المناطق الساخنة. المرحلة الايجابية بحصولها على حقوقها او بعض منها. من جانب آخر اصبحت مجرد صورة او واجهة لاكمال اللوحة وخصوصا في المجال السياسي، وسخرت لتكون تابعا في بعض الاحزاب والكتل لافكار واهداف تلك الاحزاب. ولا ننكر بعض الايجابيات مما حققته النساء في اقليم كردستان بتعديل بعض بنود قانون الاحوال الشخصية، او تعديلها لصالح المراة . اما المرحلة السلبية فهي تتمثل في ثقافة العنف بكل صوره من تسخير المرأة لاهداف الجماعات المسلحة وتجنيدها كارهابية، او تعرضها للقتل غسلا للعار والذي يكون في كثير من الاحيان كيديا او مزعوما. والزميلة مريم البياتي الصحفية والناشطة في جريدة(صدى الانبار) من محافظة الانبار قالت: اعتقد ان المرأة في العراق بعد احداث ٢٠٠٣ اخذت بعض حقوقها، ولكن ليس بشكل كامل ، فقد بقيت مسلوبة الحقوق في كثير من الامور. وأرى انها ان بقيت على هذا المنوال واستمرت عليه فسوف تخسر ما حققته اخواتها. وعليها ان لا تنسى تلك القيود التي كانت تكبلها ، في الفترات الماضية وان تسترد حريتها المسلوبة . فيما قالت السيدة امل بورتر، الناشطة في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة تحديدا ان المرأة بعد احداث ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ قد همشت.

لا بل تم قمعها بشكل كبير ، اما اذا قلنا انها قد حصلت على الكوتا ، فهو الشيء الذي يمثل بارقة أمل في الأفق، ومع ذلك كان الاختيار غير موفق. وجود وزيرات في الحكومة قضية شكلية، وكانت الوزيرة في ذلك العهد فاعلة وصاحبة قرار اكثر من زميلاتها في الوقت الحاضر، وكان دورها ملموسا على ارض الواقع. ومن المؤسف ان نجد احدى المرشحات للانتخابات الاخيرة لم تضع صورتها بل صورة زوجها، وتقول في الاعلان انتخبوا زوجة فلان الفلاني. المرأة لا يمكن ان تسترد حقوقها من دون مناصرة الرجل، ولكن غالبية الرجال تخلوا عن مناصرة النساء، الا انني اجد ان المرأة الصحفية مضحية للغاية في ظل ظروف صعبة جدا.

الكتابة على الحيطان

٢٠٠٣/٤/٩

عامر القيسي

برغم كل اختلافات التقييم لهذا التأريخ ،الا انه قد حفر نفسه وبقوة في اوراق التأريخ العراقي المعاصر باعتباره حدثا مدويا ، افرز تحولا بنيويا في الخارطة السياسية العراقية وماتبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية .

الاختلاف حول ٩ نيسان افرز ايضا نوعا من الصراعات السياسية العنيفة التي ارتدت عباءات متنوعة ، تارة تحت غطاءات دينية واخرى وطنية وثالثة كانت تلعب بين الطرفين مع ارتفاع مديات الموج عند هذا الطرف او ذاك . والنتيجة كان مشهدا من الفوضى التي اجتاحت جوانب الحياة العراقية بمختلف مساحاتها ومسمياتها .

وفي الطريق من ٩ نيسان حتى اللحظة السياسية الراهنة تساقطت أوراق التوت والعباءات عن المراهنات العرجاء ،داخليا وخارجيا ، التي حاولت تحويل منجز سقوط سلطة الدكتاتورية ومحاولات بناء عراق ديمقراطي مختلف ،الى ازمة كارثية لتشكيل خارطة سياسية عراقية شكلها جديد وجوهرها قديم . وكان من نتيجة ذلك ان قادت هذه القوى ،وليس من بينها بنيات حسنة ، الشارع العراقي الى صدامات دموية لم يكن له اي مصلحة فيها ، ودغدغت باتجاه هذا الهدف المشاعر الجوانية المتدنية للجماهير لاشعال الفتنة ودفع البلاد والعباد الى أتون حرب اهلية لا تبقى ولا تذر .

وبرغم النجاحات التي حققتها هذه القوى في هذا المفصل او ذاك الاانها في النهاية لم تستطع الوصول الى تحقيق اهدافها في افشال التجربة او اعادة عقارب الساعة الى الوراء وان كانت بمسميات مختلفة . وفشل هذه القوى في الوصول الى اهدافها ليس نتيجة ضعفها او افتقادها دعم ادامة زخم تحركها واندفاعاتها الدموية ،وانما لعبت الممانعة الشعبية العراقية الدور الفيصل في ايقاف نزيف الدم العراقي وافشال تجربة بناء الديمقراطية. فالاداة نفسها ،الجماهير ، التي كان يراد لها ان تنتحر على مذابح اهداف الاخرين تحولت بوصلة اتجاهاتها الى طريق آخر بعد مجموعة من الصدمات القوية التي اعادت الروح الوطنية الحقيقية الى مسارها الحقيقي ، ليس على مستوى الصحوات فقط وانما على مستوى قوى كانت تعتقد بانها قادرة لوحدها على ان تدير دفة بلاد لايصح ان يقودها ربان واحد باتجاه شاطيء محدد يختلف جغرافيا وسياسيا عن التأصل الوطني في الروح العراقية الشعبية التي غابت وتغيبت وغيبت قسرا بقوة السلاح ورعب الدم والموت .

بعد ست سنوات على سقوط الدكتاتورية ومسيرة المشروع العراقي الجديد ، ينبغي علينا ان نتوقف ونسأل :

ماذا جنينا وماذا نريد للمرحلة او المراحل المقبلة ؟

اذا كان من المؤكد بان الطريق العراقي اصبح مساره واضحا ، برغم كل القلق والمخاوف ، الا انه يتوجب علينا ان نتلمس في هذا الطريق ، مواقع الالغام وافخاخ المغفلين ومؤامرات النوايا الحسنة والجهود الحثيثة والقوية لتحويل الطريق الى سكة اخرى قد تعيدنا ، ان نجحت تلك الجهود ، الى المربع الاول ، وهو مربع الارتباك السياسي وفقدان بوصلة الطريق والبحث عن المخارج المستحيلة .

قد لانختلف كثيرا على ان العملية السياسية ، لما بعد سقوط الدكتاتورية ، قد ارست بنيانها على قاعدة قاتلة ،وهي المحاصصة السياسية والعرقية والطائفية ، فاننا قد لانختلف ايضا باننا قد وعينا جيدا مخاطر هذا الفخ الذي اوقعنا أنفسنا فيه ورحنا نبتعد عنه ، وان بخطوات وئيدة ، ذلك ان الخروج نهائيا من عباءة هذا النوع من المحاصصات ليس متيسرا حتى في المستقبل المنظور ، نتيجة اصرار بعض القوى الفاعلة في الساحة العراقية السياسية على التمسك به تحت شعارات محاربته والامثلة كثيرة لاتعد ولا تحصى !!

بعد ست سنوات علينا ان نبحث حقيقة عن المستقبل الذي نريده ، وهو ليس في علم الغيب ، وان نؤسس لبنيان حتى قاعدة الاختلاف في الرأي ، لان ترسيخ مبدأ الاختلاف هو الحاملة الحقيقية للديمقراطية التي نريدها وقدمنا من اجلها الكثير من التضحيات من اجل ان نراها فقط و التي قلما قدمت من اجلها ،مثلما قدم الشعب العراقي ، في تجارب اخرى مشابهة .

بعد ست سنوات ، على القوى التي مازالت تحلم بتكميم صوت الشعب ان تستجيب للمتغيرات وحواضنها وضماناتها على اسس وطنية ، وان لاتراهن كثيرا على الصفقات السياسية ، فما تعتبره الصفقة انجازا سياسيا سيعتبره الشارع العراقي ، اهانة واحتقارا لكل ماقدمه من تضحيات من اجل اقرار العدالة وبناء الديمقراطية!

لاتخافوا على العراق ، قلناها ونقولها الآن ، مادام الصوت الشعبي العراقي قد اصبح قويا وقادرا على التلاعب باللعبة السياسية نفسها وتغيير مواقع الكراس مهما بلغت من اهمية وحضور وتأثير.

هذا الشارع امامكم فاسألوه !

على القوى التي مازالت تحلم بتكميم صوت الشعب ان تستجيب للمتغيرات وحواضنها وضماناتها على اسس وطنية ، وان لاتراهن كثيرا على الصفقات السياسية ، فما تعتبره الصفقة انجازا سياسيا سيعتبره الشارع العراقي ، اهانة واحتقارا لكل ماقدمه من تضحيات من اجل اقرار العدالة وبناء الديمقراطية!

الواقع الصحي جيد بعد ٢٠٠٣ من وجهة نظر وزارة الصحة

بالرغم من محاولة بعض الجهات الاعلامية التقليل من عمل وزارة الصحة، والطعن بمنجزاتها وخدماتها العلاجية والصحية المقدمة للمواطن، ولكننا فضلنا عدم الرد عليهم اعلاميا، هذا ما يقوله الناطق الاعلامي لوزارة الصحة، وهو يلقي الضوء على المنجزات الصحية التي تحققت بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣، ويدافع عن منجزات الوزارة.

بغداد/ ايناس طارق

كان ردنا منجزات نوعية على امتداد الاشهر القليلة الماضية، لان الفعل ابلغ من رد الفعل. ثم يضيف الناطق: ولهذا وبعد ان استكملت حلقات منجزات وزارة الصحة لعام ٢٠٠٥ والمشاريع التي ابرمت وتحققت عام ٢٠٠٦ ولااحد ينكر ان التركة الثقيلة التي ورثتها وزارة الصحة عن النظام البائد زادت ثقلا وفوضى بعد التغيير، ولغاية الشهور الاولى لعام ٢٠٠٥ وهذه الفوضى طالت جميع مفاصل الوزارة دون استثناء ولكن بنسب متفاوتة. ولم يكن عام ٢٠٠٧__٢٠٠٨ اعتياديا ولم تمر ايامه وشهوره الا ولمساته الجميلة قد تركت اثارها وتمثلت بصحة المواطن ، فقد ارتقت الخدمات الصحية من توفير الدواء وخدمات الاشعة ، والمختبرات، الاسنان ، والخدمات الصحية الاخرى. وكانت للادارة الكفوءة في الوزارة، ببرنامجها الناجح، اثرها الكبير في احداث هذه النقلة النوعية عن السنوات السابقة، بل كانت سببا في ظهور الابداعات من خلال عودة المئات من الاطباء المهاجرين، والمغتربين الى الوطن، اضافة الى انشاء مراكز صحية في مختلف محافظات العراق، واستكمال جميع متطلبات انشاء عشرة مستشفيات سعة ٤٠٠ سرير في عدد من المحافظات، ورصد مبلغ مقداره مليار دولارلانشاء البنايات الصحية.

وحرصت وزارة الصحة على تعيين جميع خريجي كليات الطب والصيدلة وطب الاسنان والمعاهد واعداديات التمريض لعام ٢٠٠٥__ ٢٠٠٦ ، بعد توفير الدرجات الوظيفية لهم جميعا والبالغة ٦٠٨٢ درجة وظيفية.

بالنسبة للمستشفيات، مستشفى الكرامة مازال يعاني نقصاً كبيراً في توفير الخدمات والمستلزمات الطبية، خاصة للاطفال المصابين بمرض الثلاسيميا.

وحتى الان الاطفال المصابون بالمرض يعانون نقص الاسرة ويضطرون الى النوم على الارض للتزود بالدم.

مستشفى الامام علي يعاني نقص الاسرة والمقاعد والنظافة الكبيرة خاصة تطوير الحمامات وعدم طلاء الجدران والاعمار لم يشمل غير جزء ضيئل من المستشفى. مستشفى الكرخ تم انشاء غرفة طوارى عسكرية بالقرب من ردهة الطوارئ المدنية، كان ذلك سببا كافيا لنشوب فوضى كبيرة يوميا بين الجيش والمواطن. مستشفى الطفل المركزي شهد حملة كبيرة من الاعمار والتطوير، ولكن الى حد ما يعاني نقصاً كبيراً في الكوادر الطبية.

اما مستشفى اليرموك فهو لايختلف كثيرا عن بقية المستشفيات من حيث الحاجة الى الاهتمام بنظافة البناية والاسرة والاغطية والجدران التي تعطي منظرا غير لائق وحضاري للمواطن والزائر. وزيارة واحدة لمستشفى الكندي تكفي لتكون النتيجة ان المستشفى لايرتبط بالواقع الصحي الجديد اطلاقا، على الرغم من صرف ملايين الدولارات لاعماره.